

بيان بالقضايا المتداولة للشركة السعودية المصرية للإستثمار والتوكيل المتداولة في المكتب حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١

مختص القضايا	ملاحظات	بيان الجلسات	موضوع الداعي	الخصم وصفته	الموكل وصفته	المحكمة	رقم الداعي والدائرة
مرجع المكتب و لا يوجد له مخصصات هذا العام	و تم الطعن على الحكم بالقضى من السيدة / أمال برقانية و قامت الشركة بإيداع مذكرة الرد على الطعن خلال الميعاد القانونى ولم يحدد لنظره جلسة حتى تاريخه.	٢٠١٨/٥/١٦	رفض الأستئناف و تأيد الحكم المستأنف.	أملاً أمجد أبو رحاب (مدعى)	المشركة السعودية المصرية للإستشار (مدعى عليها)	شمال الجيزه	١٣٠٧٤٠ لسنة ١٤١٩م د (٣) عمل
مسبب لا يوجد لها مخصصات	و قد طافت السيدة / لورييس على ذلك الحكم بالقضى رقم ٦٧٠٩ لسنة ٨٥ قضايانية و قامت الشركة بإيداع مذكرة الرد على الطعن خلال الميعاد القانونى ولم يحدد لنظره جلسة حتى تاريخه.	٢٠١٩/٣/٥	قضى فيها بجلسه برفض الأستئناف و تأيد الحكم المستأنف.	لورييس عياد رزق (مدعى)	المشركة السعودية المصرية للإستشار (مدعى عليها)	جنوب الجيزه	٢٠٢٤٥ لسنة ١٤١٩م د (٢٥) عمل

تم التحقيق
بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١
في جميع القضايا
التي تم إعدادها
في المكتب.



أحمد نعمة محمد

المداليم

٤٣ شارع قصر النيل - القاهرة

٣	بدر المقدم العالى	محكمة النقض	٦٣٢٧ لسنة ٦٢٨٢	السيد/وزير المالية
				الشركة السعودية المصرية للاستثمار (مدعى عليها)

٣	بدر المقدم العالى	محكمة النقض	٦٣٢٧ لسنة ٦٢٨٢	السيد/وزير المالية
				الشركة السعودية المصرية للاستثمار (مدعى عليها)

الطعن بالنقض المقام ضد الشركة طفعاً على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٧٧ عن محكمة استئناف القاهرة (مانورية الجيزة) والقاضى بتأييد الحكم الصادر فى الدعوى ١٣٨ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من أحقيبة الشركة فى اعتماد خصم كامل القبضة الإيجاريه من الوداع الضريبي للشركة عن المستويات من ١٩٩٣/١ و قد تم إيداع مذكرة بالرد على أسباب الطعن بالنقض

لا يوجد أي مخصصات هذا العام.
تحرر في ٢٩/١٢/٢٠٢٠

وكيل الشركة

أحمد نعمة محمد

المحامي

بيان بالقضايا المتناولة
الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل
حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١

المخصص المالي	الجلسة القائمة	الموضوع	الخصم	المحكمة ورقم الدعوى	م
لا حاجة لمخصص مالى حالياً	لم تحدد جلسة بعد انظر الطعن	<p><u>دعوى بطلب الحكم أولاً:</u></p> <p>١) بحقيقة الشركة في المطالبة باعتبار أنشطة العمولات والإيداعات والأقراض أنشطة تجارية مسموح بها عن سنوات النزاع من عام ١٩٧٧ حتى ١٩٨٤ واعتبارها أرباحاً تجارية وأرباح شركات أموال واعتبار الفوائد الدائنة وعاء أرباح تجارية.</p> <p>٢) اعفاء أنشطة العمولات والإيداعات والأقراض من الضريبة خلال فترة الاعفاء من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨١.</p> <p>٣) واعتبار وعاء الفوائد الدائنة خاضعة للضريبة على القيم المنقولة خلال أعوام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٤ واعتبارها تقع على عائق المودعين.</p> <p>٤) واعتبار وعاء الفوائد الدائنة خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية خلال سنوات المحاسبة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٤ واعتبارها من قبيل الإنذادات.</p>	السيد/ وزير المالية بصفته وأخرين (مطعون ضدهم)	١ ٦١٨٤/٦٥٧٥ قضاء اداري	



١٢/١١/٢٠٢١
وارد

المخصص المالي	الجلسة القائمة	الموضوع	الخصم	المحكمة ورقم الدعوى	م
		٥) تعديل وعاء القيم المنقولة لـمبلغ ٤٨٤٥٩ جنيه لعام ١٩٨٢ ولـمبلغ ٤٢٨٣٦٥ جنيه لعام ١٩٨٣ ولـمبلغ ٣٧٩٢٩٩ جنيه لعام ١٩٨٤ واعتبار هذا الوعاء خلال الأعوام من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٤ معفى وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتـأيـد قـرارـ الـجـنةـ المـطـعـونـ عـلـيـهـ بـشـانـ ضـرـبـيـةـ الـأـرـيـاحـ الـتـجـارـيـةـ وـضـرـبـيـةـ أـرـيـاحـ شـرـكـاتـ الـأـمـوـالـ وـوـعـاءـ الـأـرـيـاحـ الـتـجـارـيـةـ.			
لا حاجة لمخصص مالى حاليا	٢٠٢٠/٢/١٦ بجلسه قضت محكمة النقض بنقض الحكم وحل حالة الدعوى المطعون عليها لمحكمة القضاء الإدارى للختصاص	طعن على الحكم الصادر بجلسة ١٩٩٩/٦/٣٠ فى الاستئناف رقم ١٠٦٥١٤/١١٤ بـشـانـ إـعـافـةـ فـوـانـدـ الـقـروـضـ بـالـنـقـدـ الـأـجـنبـىـ مـنـ الـخـضـوـرـ لـالـضـرـبـيـةـ عـنـ أـعـوـامـ ١٩٨٦ـ/٨٥ـ.	السيد/ وزير المالية بصفته وآخرين (مطعون ضدهم)	٦٩/٧٨١ محكمة النقض	٢
لا حاجة لمخصص مالى	٢٠٢٠/١١/٣ بجلسه قررت هيئة المفوضين إحالة الطعن للمحكمة وجارى متابعة تحديد جلسة	دعوى بطلب الحكم بالازام المطعون ضدهم بأن يردا للشركة مبلغ وقدره ١٥١٨٤٥٣,٧ جنيه مصرى ومبـلغـ ٣٠٠,٠٠٠ دـولـارـ أـمـريـكـىـ المسـددـ مـنـهـاـ عـنـ ضـرـبـيـةـ الدـمـغـةـ النـسـيـةـ عـلـىـ رـأـسـ مـالـ الشـرـكـةـ عـنـ المـدةـ مـنـ ١٩٨١ـ/٤ـ/١ـ حـتـىـ ١٩٩٥ـ/١٢ـ/٣ـ١ـ	السيد/ وزير المالية بصفته وآخرين (مطعون ضدهم)	٧٤/٢٨٦١٧ قضاء ادارى	٣



المختصون المالي	الجلسة القائمة	الموضوع	الشخص	المحكمة ورقم الدعوى
		وفايتها القانونية من تاريخ المطالبة في ١٤/٤/١٩٩٧ حتى تاريخ السداد وذلك استناداً إلى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٨٣/٩/١٩٩٦ القاضي بعدم دستورية نص المادة ٨٣ لسنة ١٩٨٠ ويسقط مواده من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٥، ويسقط مواده أرقام ٤٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨		

